الحركة فالاقتضاء مسلم لكن لا يفيد المطلوب اعني حدوث مطلق الحركة
او الفرد المنتشر اذ حاصله ح ان ماهية الحركة تقتضي سبق كل فرد
منها بفرد ولاشك انه لا يلزم منه الا حدوث الافراد دون حدوث مطلق الحركة
والحال ان الكلام فيه وقد يقال ان سبق فرد منها على فرد اخر منها الى غير
النهاية ولو على سبيل التعاقب باطل ببرهان التطبيق فلا بد ان ينتهي
الى فرد لا يكون مسبوقا باخر فيلزم ح حدوث المطلق وتم المطلوب قوله
والازلية تنافيها اي تنافي المسبوقية بالغير المستلزم للمسبوقية بالعدم
لان الازلية تقتضي عدم الاولية والمسبوقية بالعدم تقتضي الاولية قوله ولان
كل حركة الخ دليل ثالث لحدوث الحركة قال الفاضل احمد فيه مثل ما مر وقد
عرفت ايضا ان المقتضي وعدم الاستقرار ليس الا في النسبة والاضافة الى
حدود المسافة دون ذات الحركة ولا يلزم من تغير الاضافة حدوثها حدوث
ما هو ذات الاضافة مع ان المقتضي المسبوقية بالغير والمقتضي لعدم الاستقرار
هي الحركة بمعنى القطع لا الحركة بمعنى التوسط اعني كون المتحرك بين المبدا والمنتهى
فليتامل قوله وعدم الاستمرار عطف تفسير قوله فهو جائز الزوال وهو لا يوجب
وقوعه فيجوز دوام السكون في بعض الاجسام ودوام الحركة في بعضها والاستدلال
بان كل جسم الخ انما يفيد الجواز لا الوقوع قوله لان كل جسم فهو قابل للحركة
فاذا كان قابلا للحركة جاز زوال السكون اذ هو جوهر متماثل في الحقيقة فيجوز
على كل منهما ما يجوز على الاخر من نوعه ولما حرك البعض جازت على الكل
فهو قابل للحركة بالضرورة فحركته لعدم السكون وهذا بتمامه جار في حدوث
الحركة ايضا قوله وقد عرفت من قوله لان القدم ينافي العدم قوله يمتنع قدمه فلا
يكون شيء من الحركة والسكون لقبولهما الزوال والعدم قديما بل كل منهما حادث
وهذه الجملة الحالية متممة لدليل حدوث الحركة والسكون معا قوله اما المقدمة الثانية
اعني الكبرى وهي قولنا وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث لزم ثبوت الحادث
وهو الحركة والسكون في الازل لان الازل عبارة عن نفي الاولية والحدوث عبارة قوله صح
عن ثبوت الاولية والجمع بينهما محال لان ازلية المحل يستلزم ازلية الحال فيلزم

كون

كون الحادث ازليا وانه محال قوله وههنا اي في مقام الاستدلال على حدوث
العالم او نقل في دليل حدوث الاعيان والاعراض قال شيخ الاسلام ثاني اركانها
من قوله والاعيان اجسام وجواهر وثانيها من قوله اما الاعراض الخ وثالثها من
قوله في اثبات كبرى القياس لو ثبت في الازل لزم ثبوت الحادث في الازل ورابعها
من قوله في اثبات صغرى القياس فلان الجسم او الجوهر لا يخلو عن الكون في الحيز
وقد بينها واجاب عن كل واحد منها بما يحصل الغرض فجزاه الله خيرا ومحصل
السؤال في الثالثة انا لا نسلم ان ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث كيف والحال
ان الحركة المطلقة لا تخلو عن الحركات الجزئية الحادثة مع ان الحركة المطلقة
ليست حادثة قوله الاول انه لا دليل الخ منشاؤه قوله الاعيان اجسام وجواهر
وايراد الدليل على حدوثهما المشعر بالانحصار لان السكوت في معرض البيان
مشعر بالانحصار قوله وانه يمتنع عطف على انحصار الاعيان تقديره لا دليل
على انه يمتنع قيل الاوحالية فتفطن ولا تخرج عن الطريق السوي قوله يقوم بذاته
اي يجوز ان توجد على لا في حيز فلا يتوجه عليه الترديد بالكون في الحيز الاول او الثاني
قوله والنفوس مثل نفوس الافلاك وغيرها قوله المجردة عن المادة والهيولى فانها اعيان
وليست باجسام ولا جواهر بمعنى الجزء الذي لا يتجزى على ما هو عند المتكلمين قوله
حدوث ما ثبت الخ الحدوث مطلق الممكنات قوله لان ادلته الخ كانه مبني على مقدمة
محذوفة وهي ان يقال المجردات ليست ثابتة لان ادلة وجودها الخ فتامل قوله على ما بين في
المطولات لانهم ابطلوا انتفاء المجردات بالدليل فتقول في الحصر ايضا الاعيان الثابت
وجودها اما جسم او جوهر لانه اما مركب او غير مركب قوله الثاني اي البحث
الثاني هذا وارد على قوله اما الاعراض فبعضها بالمشاهدة وبعضها بالدليل
هذا منع لمقدمة ضمنية وهي ان الدليل يستلزم المدعى ودعوى هذه المقدمة لا بد منها
في كل دليل قوله ان ما ذكر اي من الدليل على حدوث الاعراض قوله والجواب هذا في
الحقيقة جواب عن المنع بتغيير الدليل قوله انه اي عدم دلالة ما ذكر على حدوث
جميع الاعراض قوله يستدعي حدوث الاعراض لان الاعيان ههنا السموات
فاذا ثبت حدوث الحركة ثبت حدوث السموات لان الحركة قائمة بالسموات بالاتفاق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)